

المضاربة ومحددات الاستثمار في المصارف الإسلامية

Speculation and determinants of investment in Islamic banks

الباحثة

ليلى باقر عبد الزهره اللهيبي

Lect. Layla Baqir Abid Al-Zahrah Al-lihebi

laylabaqer1969@gmail.com

المستخلص

غياب التشريعات المنظمة والمنافسة

القوية من المصارف التقليدية. تناولنا في بحثنا هذا عن موضوع مهم الا وهو (المضاربة ومحددات الاستثمار في المصارف الاسلامية) و قد قسم البحث الى ثلاثة مباحث ومقدمة و الخاتمة حيث ناقش في المبحث الاول عن نظرية المضاربة واسباب ظهورها وانواعها واهدافها اما المبحث الثاني ناقش فيه مفهوم الاستثمار وأنواعه اما المبحث الثالث ناقش فيه عن مفهوم الاستثمار في المصارف الاسلامية و وسائله و اعتمدت في بحثي هذا على عدة مصادر عربية واجنبية

يتمثل الاستثمار في المصارف الإسلامية في توجيه الأموال نحو مشاريع أو أنشطة اقتصادية تتماشى مع تعاليم وأحكام الشريعة الإسلامية وأهدافها، مثل تحقيق الأرباح المشروعة وتعزيز الاقتصاد الإسلامي بما يسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويتميز هذا النوع من الاستثمار بكونه متوافقاً مع الشريعة الإسلامية، فضلاً عن توفيره لأمان وضمان رأس المال، بالإضافة إلى كفاءته وفعاليتيه ولقد واجه هذا المجال تحديات عدة من بينها نقص الوعي لدى الجمهور و

إدخال الصيرفة الإسلامية من قبل العديد من البنوك. تتعايش الخدمات المصرفية مع الخدمات المصرفية التقليدية. يُعتبر عدم تأثر المصارف الإسلامية بالأزمة المالية العالمية الأخيرة عاملاً رئيسياً في زيادة الاهتمام الواسع بالخدمات المصرفية الإسلامية. وقد أبدت بعض الدول الأوروبية، مثل فرنسا، رغبتها في استقبال هذا النوع من الخدمات المصرفية، حيث بدأت خلال العام الماضي في التوجه نحو تعزيز وجود هذه الخدمات على أراضيها (٢٠٠٩) الغرض عقد ندوة تحت رعاية وزير المالية الفرنسي والتي تمت دعوة البنك إليها أيضاً. ويعمل البنك الإسلامي للتنمية وبعض خبراء الخدمات المصرفية الإسلامية والمملكة المتحدة على أن يصبخوا بوابة للخدمات المصرفية الإسلامية. دخلت الصناعة المصرفية أوروبا ودول أوروبية وآسيوية أخرى. بالإضافة إلى ذلك، أصدرت عدد من المجالس الشرعية والمنظمات والاتحادات والمؤسسات المالية الإسلامية العديد من المبادئ المتعلقة بالصيرفة الإسلامية. ومن خلال هذه المبادئ، يمكن للنظام المالي العالمي الجديد أن يكون أفضل وأقوى وأكثر ملاءمة من سابقه. ووفقاً لدراسة معاصرة أجراها صندوق النقد الدولي يقدر حجم القطاع المصرفي الإسلامي بحوالي ٨٠٠ مليار دولار مع تحقيق معدلات نمو سنوية تتراوح بين ١٠٪ و ١٥٪ خلال العشر سنوات الماضية.

منها : حسن الأمين , المضاربة وتطبيقاتها الحديثة وايضا عبد الحميد عبد الفتاح المغربي. الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية بالإضافة الى جعفر حسين منعم الاستثمار المالي وتحليله وايضا بعض المقالات المنشورة .

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد , المضاربة ,

البنك الاسلامي , الاستثمار , التمويل

Abstract

Investing in Islamic banks is the process of investing money in projects or economic activities that comply with the provisions of Islamic Sharia.

Its goals are to achieve halal profits, support the Islamic economy, and achieve economic and social development.

It is characterized by compatibility with Islamic law, safety and guarantee, efficiency and effectiveness.

However, we faced challenges, namely lack of awareness, lack of governing legislation, and competition from traditional banks.

key words

Economy, speculation, Islamic bank, investment, finance,

مقدمة

وتشهد الصناعة المصرفية المحلية والإقليمية والعالمية نمواً هائلاً في مجال الصيرفة الإسلامية، سواء كان ذلك تأسيس بنوك إسلامية جديدة أو تحول بعض البنوك إلى الصيرفة الإسلامية، بالإضافة إلى

القديمة، والحضارة البابلية، والحضارة اليونانية، أما في العصر الحديث فقد أصبحت المضاربة أكثر شيوعاً بسبب تطور الأسواق المالية وظهور أدوات مالية جديدة مثل الأسهم. والعقود الآجلة.^(٢) وهناك أنواع مختلفة من المضاربة، منها:

المضاربة التقليدية: وهي المضاربة التي تتم في السلع المادية مثل الذهب والفضة والنفط.

المضاربة المالية: تشير إلى العملية التي تتم عبر التداول في الأدوات المالية مثل الأسهم، السندات، والعقود المستقبلية. **المضاربة على العملات:** وهي المضاربة التي تتم في أسعار العملات الأجنبية. وعادة ما تكون المضاربة مخاطرة، حيث يمكن أن يحقق المضارب ربحاً كبيراً، ولكنه يمكن أيضاً أن يخسر كل رأس ماله.^(٣)

يعتبر هذا العقد وسيلة يقوم من خلالها البنك بتوفير كامل التمويل أو جزء منه لدعم عملية تمويلية محددة حيث يشارك الطرف المتعاقد (المضارب) على أساس تقاسم الأرباح بنسبة يتم الاتفاق عليها بين الطرفين وفي هذه الاتفاقية لا يتحمل المضارب أي خسائر إلا في حالات الإهمال أو المخالفة من قبله كما يمكن للبنك أن يساهم بجزء من التمويل بينما يقدم الطرف الآخر الجزء المتبقي ليصبح المضارب بذلك شريكاً في العملية الاستثمارية حيث يُعتبر رأس ماله المستثمر جزء من رأس مال المضاربة وفي حالة حدوث خسائر

كما يشير تقرير التنافسية الذي أصدره المجلس العالمي للبنوك الإسلامية إلى أن وتيرة نمو هذه البنوك قد شهدت زيادة بارزة ومميزة حيث وصل إلى نحو ٣٠٪ عام ٢٠٠٨، مقارنة بـ ٢٠٪ عام ٢٠٠٣، و ٨٪ فقط عامي ٢٠٠٩، و ٢٠٠٥. لقد كان عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ أعواماً قياسية بالنسبة للبنوك الإسلامية حيث حققت نمواً كبيراً، خاصة مع زيادة المنتجات التي تقدمها ودخول المزيد من المؤسسات إلى الصناعة. وقد رافق سوق الصيرفة الإسلامية تطورات مماثلة في أساليب الاستثمار الإسلامي، حيث يتوفر حالياً ما يقارب ١٥ طريقة استثمارية لعلماء الصيرفة الإسلامية.

المبحث الاول

ما هي نظرية المضاربة

المضاربة (القراض أو المقارضة)

عرفت المضاربة قديماً بأنها عقد بين طرفين، يعرف أحدهما بمالك العملة والآخر يعرف بـ «المضارب»، يتفق فيه صاحب العملة على أن يقدم للمضارب مبلغاً من المال. من المال لشراء سلعة أو سهم أو أي أصول أخرى ويبيع السلعة أو السهم أو أي أصل آخر بسعر أعلى من السعر الذي اشتراها به. يمكن إرجاع أصول المضاربة إلى العصور القديمة^(١) يتم استخدامه للتجارة بين المدن والبلدان المختلفة. لقد كانت المضاربة موجودة في الحضارات القديمة مثل الحضارة المصرية

ويشير إلى أن هناك شكلين من المضاربة، هما:^(٦)

١- **مضاربة مطلقة:** وتصدر الإشارة إلى أن هذا الشكل من المضاربة لا يشيع استخدامه بسبب المخاطر التي قد يتعرض لها رب المال، فهو مضاربة مطلقة، يتمتع فيها المضارب بحرية التصرف كما يشاء، دون ذكر رب المال فقط في نهاية المضاربة الأمر يستحق ذلك

٢- **مضاربة مقيدة:** هي المضاربة التي يضع فيها رب المال قيوداً معينة على المضارب، بهدف حماية أمواله وضمان تحقيق الربح وتشمل هذه القيود المكان الذي يمكن للمضارب أن يمارس فيه نشاطه التجاري المدة الزمنية التي تستمر فيها المضاربة نوع البضائع أو الخدمات التي يمكن للمضارب أن يتعامل فيها ظروف التخزين والتأمين للبضائع الجهات التي يمكن للمضارب أن يتعامل معها وتعد المضاربة المقيدة هي الشكل الأكثر شيوعاً من المضاربة، لأنها تعطي رب المال الحق في فرض الشروط والضوابط التي يراها مناسبة للاستثمار أجل المضاربة هو المدة الزمنية التي تستمر فيها العلاقة بين رب المال والمضارب ويجب أن يتناسب أجل المضاربة مع طبيعة العمل الذي يمارسه المضارب فإذا كان المضارب يمارس نشاطاً تجارياً قصيراً الأجل، مثل شراء وبيع السلع، فإن أجل المضاربة يكون قصيراً أما إذا كان المضارب يمارس نشاطاً تجارياً

فإن المضارب يتحمل الخسارة بما يتناسب مع حصته في رأس المال وبذلك، يعد رأس المال المقدم من المضارب جزءاً من رأس مال المضاربة وعلى هذا الأساس تشتمل المضاربة على خمسة عناصر أساسية وهي رأس المال، الجهد أو العمل، الأرباح، الصيغة التعاقدية، وأطراف العقد^(٤) وبصورة عامة فإن بعض المؤسسات المصرفية الإسلامية تتردد في استخدام صيغة المضاربة ويرجع ذلك إلى عدم فهم العملاء لطريقة تنفيذ هذه الصيغة فضلاً عن أن هذا النوع من أدوات التمويل الإسلامي يتطلب أن يكون الطرف المضارب شخصاً يتمتع بالنزاهة والثقة الكبيرة بالإضافة إلى توفر شروط المضاربة بشكل دقيق.

أولاً: الشروط المتعلقة برأس المال:

أن يكون رأس المال من النقود و ألا يكون رأس المال ديناً في ذمة المضارب و أن يتم تسليم رأس المال للمضارب (إما أن يكون التسليم بالمناولة أو بالتمكين من المال)

ثانياً: الشروط المتعلقة بالربح^(٥)

أن تكون حصة كل منهما من الربح معلومة. وإن أن تكون حصة كل منهما من الربح شائعة كالنصف أو الثلث أو كأن تكون نسبة مئوية .

ثالثاً: الشروط المتعلقة بالعمل:

اختصاص المضارب بالعمل دون رب المال و أن لا يفرض رب المال شروطاً تفوق طاقة المضارب.

والاستثمار التي تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية وهي تتناسب بشكل كبير مع طبيعة العمليات التي تقوم بها المصارف الإسلامية و يمكن استخدام هذه الصيغة لتمويل مجموعة متنوعة من الأنشطة الاقتصادية حيث تتميز بدرجة عالية من المرونة والشمولية مما يجعلها قادرة على استيعاب احتياجات المجتمع المحلي بالإضافة إلى ذلك تسهم هذه الآلية في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي ودعم الجهود الرامية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة..

المبحث الثاني

ما هو الاستثمار وما هي أنواعه؟

يعتبر القطاع المصرفي عصباً أساسياً في تحقيق التنمية الاقتصادية إذ يوفر الدعم المالي للمشاريع الاقتصادية المختلفة ويسهم في تعزيز استقرار الاقتصاد ودفع عجلة نموه لذلك يعد توجيه الاستثمارات نحو القطاع المصرفي من أبرز الأولويات التي يمكن أن تتبناها أي دولة و بات الاستثمار في هذا القطاع من المجالات الحيوية التي تؤثر بشكل مباشر في تحفيز النمو الاقتصادي وبذلك يختلف أداء هذا القطاع من دولة إلى أخرى بناءً على دوره الفعلي وكفاءته التشغيلية التي تضمن توظيف الموارد المالية بأفضل شكل ممكن لتحقيق الأهداف المرجوة.^(١٠) نلاحظ أن معظم الدول تعتمد بشكل كبير على النظام المصرفي لتمويل

متوسط الأجل، مثل زراعة المحاصيل أو تربية الحيوانات، فإن أجل المضاربة يكون متوسطاً أما إذا كان المضارب يمارس نشاطاً تجارياً طويلاً الأجل، مثل إنشاء مشروع صناعي أو عقاري، فإن أجل المضاربة يكون طويلاً.^(٧)

إدارة المضاربة :

للمضارب (العميل) التصرف بمقتضى عقد المضاربة في كل ما يدخل في المضاربة، إذا أذن المصرف له أو فوضه في شؤون المضاربة ككل، ولا يحق للمصرف أن يعمل مع المضارب إلا أن له حق تقديم العون والمشورة والرقابة والإشراف عليه.^(٨)

المزايا الاقتصادية والاجتماعية للمضاربة:

١. تحقيق التكامل بين عناصر الإنتاج.
 ٢. معالجة المشاكل الاقتصادية من ركود وتضخم وسوء توزيع الثروة وهدر الموارد الاقتصادية.
 ٣. تشجيع إقامة المشاريع الصغيرة والحرفية.
 ٤. ارتفاع فرص التشغيل وزيادة عدد الملاك.
- وعلى الرغم من أهمية هذه الأداة الاستثمارية في معالجة كثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وأنها من الأدوات التي لا توجد حولها شبهات في الفقه الإسلامي، فإن ممارسة المصارف الإسلامية لهذه الأداة الاستثمارية مازال دون المستوى المطلوب^(٩) تعد المشاركة من أبرز آليات التمويل

مشاريع التنمية وتوفير السيولة المطلوبة للقطاعات الاقتصادية المتنوعة كما تشير العديد من الأبحاث إلى الدور الحيوي للاستثمار في القطاع المصرفي في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي والتخفيف من حدة الفقر والبطالة وتحسين مستوى المعيشة بالإضافة إلى ذلك يُعتبر الاستثمار المصرفي مجموعة من الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية المتخصصة للشركات والحكومات بهدف دعمها في جمع التمويل اللازم أو إعادة تنظيم عملياتها التشغيلية^(١١).

ويمكن تقسيم الاستثمار المصرفي إلى قسمين رئيسيين:

خدمات الاندماج والاستحواذ: وتشمل تقديم المشورة للشركات بشأن عمليات الاندماج والاستحواذ، مثل تحديد الأهداف وتقييمها والتفاوض بشأن الشروط.

خدمات التمويل: تشمل تقديم المشورة للشركات بشأن خيارات التمويل المتاحة لها، مثل إصدار الأسهم أو السندات أو القروض^(١٢).

تشمل الخدمات المصرفية الاستثمارية الأخرى ما يلي:

١. خدمات الطرح العام الأولي (IPO): وتشمل مساعدة الشركات على طرح أسهمها للاكتتاب العام الأولي.
٢. خدمات الطرح العام الثانوي (SPO): وتشمل مساعدة الشركات على طرح أسهمها للاكتتاب العام الثانوي.

٣. خدمات التداول: وتشمل تسهيل تداول الأوراق المالية في الأسواق المالية.

٤. خدمات البحث: وتشمل تقديم البحوث المالية للعملاء.

حيث تلعب البنوك الاستثمارية دوراً مهماً في الاقتصاد، حيث تساعد على ربط المستثمرين بالشركات التي تحتاج إلى رأس المال. كما أنها تساعد على إعادة هيكلة الشركات وتحسين أدائها.

وهذه بعض الأمثلة على الاستثمار^(١٣)

• مساعدة شركة ما على جمع ١٠٠ مليون دولار من خلال إصدار أسهم جديدة.

• مساعدة شركة ما على شراء شركة أخرى بقيمة ٥ مليارات دولار.

• مساعدة الحكومة على إصدار سندات بقيمة ١٠٠ مليار دولار.

حيث تتقاضى البنوك الاستثمارية رسوماً مقابل الخدمات التي تقدمها، وتختلف هذه الرسوم حسب نوع الخدمة المقدمة وحجم الصفقة.

مفهوم الاستثمار^(١٤)

مفهوم الاستثمار يستمد أصوله العلمية من علم الاقتصاد، كونه ذا صلة بالاستهلاك والدخل والادخار والافتراضي ويرى آخرون أن الاستثمار هو التضحية بإمكانات الاستهلاك الحالي على أمل تحقيق زيادة في إمكانات الاستهلاك المستقبلي ويعرف بأنه: استخدام المدخرات في تكوين الاستثمار أو الطاقات الإنتاجية الجديدة) اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات

المصرفي بمعناه الواسع يشمل كافة الأنشطة المتعلقة بتوظيف الأموال لتحقيق الأغراض التي يهدف إليها البنك كما يعرف الاستثمار المصرفي بأنه: « قيام المصارف باستثمار الأموال الفائضة لديها، وذلك بعد توفير كل متطلبات السيولة ومتطلبات منح القروض المطلوبة في استثمارات طويلة الأجل نسبياً »^(١٨)

يمكن تعريف الاستثمار المصرفي على أنه التنازل عن الأموال المملوكة في فترة زمنية محددة ولأجل معين بهدف تحقيق تدفقات مالية مستقبلية تعوض المستثمر عن القيمة الحالية للأموال المخصصة للاستثمار وكذلك عن الانخفاض المتوقع في القوة الشرائية لهذه الأموال نتيجة تأثير التضخم ويهدف هذا الاستثمار إلى توليد عائد مناسب يُجاري المخاطر المرتبطة بعدم ضمان تحقيق هذه التدفقات النقدية المستقبلية.^(١٩)

من خلال التعاريف السابقة يتضح لنا أن الاستثمار في القطاع المصرفي هو القلب النابض لاقتصاد أي دولة، وأن التنمية لا يمكن أن تتحقق بمعزل عن القطاع المصرفي. ثانياً: أهمية الاستثمار المصرفي في التنمية الاقتصادية: يحتل القطاع المصرفي مركزاً حيوياً في النظم الاقتصادية والمالية لما له من تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية وعلى تطور وتقدم الدول اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً من خلال تعبئة المدخرات وتوزيعها على

والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها وتعريف آخر للاستثمار بأنه: التعامل بالأموال أو استخدامها من أجل الحصول على الأرباح من خلال التخلي عن الأموال وتحمل المخاطر لغرض الحصول على عوائد في المستقبل وتتميز العملية الاستثمارية بين نوعين من الاستثمارات وهما^(٢٠)

١- الاستثمار الحقيقي: هو استثمار يهدف إلى زيادة الدخل القومي، ويسهم في تكوين رأس مال البلد، فالاستثمار الحقيقي هو أصل مادي ملموس له قيمة اقتصادية في حد ذاته ويترب على استخدامه منفعة اقتصادية صافية تأخذ شكل سلعة أو خدمة.^(٢١)

- الاستثمار المالي: الاستثمار المالي هو شراء وبيع الأصول المالية (الأوراق المالية) مثل الأسهم والسندات وشهادات الإيداع أو أذون الخزانة وهذا النوع من الاستثمار يوصف بأنه استثمار رأسمالي كونه لا يخلق طاقة إنتاجية جديدة. وتبين أن الاستثمار هو أصل ذات قيمة تم شراؤه على أن يولد مصدراً للدخل في المستقبل. وأن الاحتفاظ بالأموال في حد ذاته لا يعد استثماراً يحقق عائداً فمن المرجح أن تتأكل قيمتها بفعل التضخم. بعد استعراضنا لتعاريف الاستثمار وأنواع الاستثمار، نتناول مفهوم الاستثمار من الناحية المصرفية^(٢٢)

فيرى بعض الكتاب أن مفهوم الاستثمار

الاستثمارات المختلفة وتزايد أهمية القطاع المصرفي ولاسيما في الدول النامية في سد الفجوة الاستثمارية القائمة بين حجم المدخرات المحلية وحجم الأموال المطلوب استثمارها في مشاريع استثمارية من خلال تقديم الائتمان. فكثير من الدول تعجز ذاتياً عن توفير التمويل اللازم للعديد من المشاريع الحكومية مما يدفعها إلى المؤسسات النقدية لتوفير التمويل اللازم لعملية التنمية من خلال استثمار المدخرات بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني^(٢٠)

وفي العصر الحديث ازدادت أهمية القطاع المصرفي وأصبح يمثل الدعامة الأساسية في بناء الهيكل الاقتصادي، فالبنوك التجارية لا يقتصر نشاطها على ما تزاوله من الأعمال المصرفية التقليدية من قبول الودائع ومنح القروض والاستثمار في المحافظ المالية وتحصيل الشيكات وإدارة الممتلكات عن العملاء، وإنما يعتمد عليها في تطوير مختلف القطاعات في الاقتصاد القومي. إضافة إلى ما تقدم فإن الكثير من دول العالم أنشأت البنوك المتخصصة لتمويل قطاع الصناعة وقطاع الزراعة والقطاع العقاري بهدف إيجاد بنوك تساهم في نمو القطاع الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي الإجمالي إلى جانب البنوك التجارية التي تمارس دورها الهام في النشاط التجاري. ويمكن إيجاز الدور التنموي الذي يقوم به القطاع المصرفي فيما يلي^(٢١)

١ - تمويل خطط التنمية والمشروعات القومية سواء عن طريق تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية للحكومة أو المستثمرين، أو عن طريق الإسهام المباشر بالمشاركة في رؤوس أموال تلك المشروعات.

٢ - العمل على تجميع المدخرات وخلق سوق مالي ونقدي لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية لتغطية احتياجات مشروعات التنمية الاقتصادية.

٣ - العمل على شراء الأسهم والسندات الأوراق المالية) أو بيعها للسوق سواء كانت أسهم البنوك التي ترغب في زيادة رأسمالها أو التي تود توسيع قاعدة ملكيتها. ^(٢٢)

٤ - تعد البنوك أداة رئيسية في يد الحكومة للتحكم في حجم الاستثمارات وتوزيعها القطاعي، وإعطاء مزايا إضافية لأنشطة معينة مثل الإسكان والزراعة والصناعة والصادرات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٥ - تلعب البنوك دوراً كبيراً في خلق فرص العمل وتوليد الدخل سواء بطريقة مباشرة عن طريق ما تستوعبه من عمالة أو بطريقة غير مباشرة عن طريق المشروعات التي تسهم في إنشائها.

٦ - تلعب البنوك دوراً اجتماعياً في توفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وصرف المعاشات، إضافة إلى دورها في الظروف غير العادية مثل أزمات الزلازل والسيول. مما تقدم نلاحظ أنه

هذه البنوك باستخدام الأموال المتاحة لها في مجالات الاستخدام المعروفة، سواء في السيولة أو التمويل بالمضاربة والمربحة والمشاركة حيث تعمل البنوك الإسلامية على تحقيق العائد المناسب على استثماراتها المختلفة، حتى يتحقق الربح لأصحاب رؤوس الأموال والمودعين والمستثمرين لدى البنوك، بما يَكُن هذه البنوك من تحقيق النمو المستمر والصورة الطيبة لدى ملاكها والمودعين لديها حيث تلتزم البنوك الإسلامية بالعمل في جميع أنشطتها وممارساتها بمبادئ الشريعة الإسلامية ومقتضياتا وتوجيهاتها ولا يجب أن تحيد عنها إذ إنها المميز الرئيسي لمعاملاته دون سواها من البنوك. ^(٢٥) » يقدم هذه النقود للغير مشاركة (في إطار صيغ التمويل والاستثمار الإسلامي المتعددة)، وهكذا لن يكون هناك ثمن للنقود لمجرد مرور الزمن وإنما يعيد استخدامها والانتفاع بها أداة لتحريك نواحي التي تسعى البنوك الإسلامية الى تحقيق الأهداف التالية:

أولاً: إحياء وتنفيذ النظام الإسلامي في المعاملات المصرفية والمالية، وذلك عبر: ^(٢٦)

أ- الالتزام بالأحكام والأسس الإسلامية في المعاملات المالية والمصرفية.

ب- فهم الدور الاقتصادي والاجتماعي للمال في الإسلام وتنفيذه بشكل عملي. ثانياً تحقيق آمال أصحاب البنك والعاملين به وطموحاتهم: ويمكن أن تحقق البنوك

لم يعد هناك مجال للشك حول أهمية دور القطاع المصرفي في عملية التنمية الاقتصادية، وتؤكد ذلك من خلال ما يقدمه القطاع المصرفي من خدمات، فكلما اتسعت حدود التنمية زادت الحاجة إلى وجود قطاع مصرفي أكثر تطوراً وأوسع خدمات ^(٢٣)

المبحث الثالث

الاستثمار في المصارف الإسلامية

تعريف البنك الإسلامي ^(٢٤)

البنك الإسلامي هو: «مؤسسة مالية واقتصادية ذات طابع اجتماعي، تهدف إلى استقطاب الموارد المالية من الأفراد والهيئات المختلفة وتوجيهها بالشكل الأمثل. كما يقدم خدمات مصرفية متنوعة، ويسعى إلى تحقيق عوائد مجزية لأصحاب رأس المال، مع المساهمة في تعزيز التكافل الاجتماعي داخل المجتمع. ويحرص على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها، بهدف تحقيق التكامل المجتمعي والتنمية الشاملة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية وظروف المجتمع».

حيث تسعى البنوك الإسلامية إلى جذب الموارد من الأفراد خلال نظام الإيداع المتعدد الأنواع ما بين قصير الأجل وطويلة، كذلك ما بين الجاري والثابت، والادخاري والاستثماري، ويكتمل دور

الإسلامية ذلك إذا هي تمكنت من الوصول إلى^(٢٧)

أ- قدر مناسب من الأرباح للمساهمين.

ب- تعزيز موقف البنك ، وتكوين سمعة طيبة عنه وتحقيق الانتشار الجغرافي لخدماته والعمل على زيادة عدد المتعاملين معه.

ثالثاً: تحقيق الاستجابة للاحتياجات المالية للأفراد من خلال توجيه البنك الإسلامي اهتمامه إلى الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في مجالات التمويل والاستثمار والخدمات المصرفية وذلك عبر:^(٢٨)

أ- تعزيز وسائل استقطاب الأموال والودائع وتطويرها، وتوجيهها نحو الانخراط في الاستثمارات بما يتماشى مع الأحكام والضوابط الشرعية الإسلامية. ب- تقديم الدعم المالي اللازم للقطاعات المتنوعة في مجالات الإنتاج، وتغطية احتياجات هذه القطاعات المختلفة مع الالتزام بالضوابط والأحكام المالية الإسلامية.

ج- منح التسهيلات للمنظمات والأجهزة التي تخدم مصالح البيئة وترعى مصالح البلاد وتقدم ضروريات السلع والخدمات. مفهوم الاستثمار في البنوك الإسلامية ووسائله:^(٢٩)

تعريف الاستثمار: تم تقديم العديد من التعريفات للاستثمار ويمكن تلخيصها بأن الاستثمار هو استخدام الأموال أو المجهودات في مشروع اقتصادي يهدف إلى

تحقيق عائد مستقبلي ومع ذلك غالباً ما يتم إهمال دور القيم والمبادئ في توجيه وتنظيم عملية الاستثمار وبما أن الاستثمار يُعتبر نشاطاً وحركة عملية فإنه يحتاج إلى قيم وضوابط تحكمه وتنظم مساره، من خلال ما تقدم يمكن تعريف الاستثمار بأنه «استخدام المال أو الجهد في نشاط اقتصادي مقبول شرعاً، بهدف تحقيق منفعة تعود عليه أو على الآخرين في الوقت الحاضر أو المستقبل». وقد تم وضع شرطين لهذا التعريف: أولهما ألا يكون النشاط الاستثماري متعارضاً مع أحكام الشريعة الإسلامية، وبالتالي لا يجوز الاستثمار في مجالات غير مشروعة مثل تجارة الخمر أو غيرها مما يحرمها الدين الإسلامي.

أما الشرط الثاني فهو أن هدف الاستثمار لا يقتصر على تحقيق المنفعة الشخصية للمستثمر فقط بل يمتد ليشمل المساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية. فالاستثمارات التي تؤدي إلى توفير فرص عمل وزيادة الإنتاجية وتحسين جودة الحياة للأفراد حيث تعد استثمارات ناجحة حتى لو لم تحقق أرباحاً كبيرة للمستثمر وفي الفكر الإسلامي يُنظر إلى الربح على أنه وسيلة لحماية رأس المال من الخسائر والمخاطر التي قد يتعرض لها حيث يتفق معظم الفقهاء على مبدأ «عدم وجود ربح إلا بعد ضمان سلامة رأس المال» ولضمان نجاح واستدامة

بالمسؤولية» والتي تعني أن من يتولى إدارة أو امتلاك أصل معين فإنه يتحمل ما قد ينتج عنه من ربح أو خسارة وحجم الاستثمار في البداية يعتمد على طلبات العملاء المقدمة إلى البنك الإسلامي بالإضافة إلى قدرة البنك على توظيف الأموال المتاحة للاستثمار كما أن مستوى مساهمة البنك سيكون مرتبطاً بما يتاح له في السوق المالية الإسلامية والتي من المتوقع أن تظل محدودة لفترة زمنية طويلة حسبما يشير بعض الخبراء في مجال الصيرفة الإسلامية.

مصادر الأموال لدى البنوك الإسلامية :

أولاً: حسابات رأس المال (حقوق الملكية)، وهي تشتمل على رأس المال المدفوع و الاحتياطات المختلفة والأرباح غير الموزعة، ولا يختلف هذا المصدر من حيث أهميته والغاية منه عما هو في المصارف التقليدية^(٣٢)

ثانياً: حسابات الودائع وحسابات الاستثمار، تُعتبر حسابات الودائع والحسابات الاستثمارية المصدر الأساسي للأموال في المصارف الإسلامية، وعلى خلاف العلاقة القائمة بين المودعين والمصارف التقليدية والمتماثلة بعلاقة الدائن بالمدين، فإن العلاقة بين المودعين والمصارف الإسلامية تختلف باختلاف نوع الأوعية الادخارية، حيث إن لكل نوع من الحسابات الادخارية شروطاً وخصائص محددة، تختلف عن الأنواع الأخرى

الاستثمارات في البنوك الإسلامية وضع الباحثون مجموعة من الضوابط والمعايير التي تنظم عملية استثمار الأموال، ومن أبرزها:^(٣٠)

١- معيار الإيمان والشرعية: يتم استثمار الأموال وفقاً للمبادئ الإسلامية حيث ينظر إلى المال على أنه ملك لله والإنسان مسؤول عنه كأمينه لذلك يجب التعامل معه بحذر وبعيداً عن أي تعاملات تتضمن الربا أو الحرام.

٢- معيار السلوك الأخلاقي: يتطلب من المستثمر المسلم الالتزام بمجموعة من القيم الأخلاقية أثناء التعامل مع الأموال مثل تجنب الغش وعدم الاستيلاء على أموال الآخرين بطرق غير مشروعة أو ظالمة.

٣- معيار التقدم والتطوير: يهدف الاستثمار إلى استغلال كامل رأس المال لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة مع مراعاة أولويات الاستثمار التي تبدأ بالضروريات ثم الحاجيات ومن ثم التحسينات.

٤- معيار الربط بين المجهود والعائد: وهو أحد المبادئ الشرعية التي تنظم المعاملات المالية في الإسلام حيث لا يُقبل تحقيق كسب دون بذل جهد كما أن الجهد المبذول يجب أن يقابله عائد عادل.^(٣١)

٥- معيار الربح مقابل المخاطرة: يعتمد هذا المعيار على القاعدة الشرعية «العائد

من الحسابات، وبشكل عام فإن أساس العلاقة بين المودعين والمصارف الإسلامية تقوم على أسس عقد المضاربة وتأخذ هذه الودائع والحسابات الاستثمارية صيغاً متعددة من أهمها^(٣٣)

١- الحسابات الجارية / حسابات الطلب: تشير إلى الأموال التي يضعها العملاء في المصرف الإسلامي كأمانة بهدف استخدامها من خلال الشيكات أو الاستفادة من الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك. كما أن هذه الحسابات تتيح للعملاء إمكانية الاحتفاظ بأموالهم بشكل آمن مع توفر السيولة اللازمة، حيث يمكن للعميل الإيداع أو السحب من حسابه في أي وقت يرغب فيه ويستطيع المصرف استخدام أرصدة هذه الحسابات ولكنه لا يشارك العميل في الربح أو الخسارة ولا يعطي عنها عائداً، فإذا حدثت خسارة عند استخدام أرصدة هذه الحسابات يتحمل تبعتها المصرف، وإذا تحقق الربح يحصل عليه المصرف بالكامل وذلك تطبيقاً للقاعدة الفقهية التي تقول إن «الخراج بالضمان» ويقصد بها أن من ضمن أصل شيء، جاز له أن يحصل على ما تولد عنه أو منه من منافع أو إيرادات حيث يعتبر المصرف ضامناً لهذه الحسابات ويجوز للمصرف أن يفرض عمولات على إدارته لهذه الحسابات.^(٣٤)

٢- حسابات الاستثمار: تعتبر هذه الحسابات وعاءً يتدفق من خلاله المال

من قبل العملاء بهدف قيام المصرف الإسلامي (الذي يلعب دور المضارب) باستثمارها وبالتالي فإن شروط وأحكام هذه الحسابات تستند إلى الضوابط والمبادئ التي تحكم عقد المضاربة، ولضمان توافق هذه الحسابات مع أحكام عقد المضاربة، ينبغي أن يتضمن إنشاء الحساب بنوداً خاصة بآليات توزيع الأرباح والخسائر، وتحديد حصة المصرف مقابل جهوده في الإدارة والعمل كما يجب أن يشمل الإذن للمصرف بإجراء «الخلط» (أي السماح له بدمج أموال هذه الحسابات مع الأموال الأخرى المتاحة لديه) ومن بين الأمثلة على هذا النوع من الحسابات:

أ- حسابات الاستثمار المشترك (المطلق) تخضع هذه الحسابات لقواعد المضاربة المطلقة (لا ترتبط بمشروع أو برنامج استثمار معين)، وهي تشمل الودائع النقدية التي يتسلمها المصرف من العملاء، وتشترك هذه الأموال بالأرباح المتحققة وتحمل مخاطر الاستثمار (للمودعين الغنم وعليهم الغرم)، ويمكن تقسيم هذه الحسابات إلى أنواع تختلف شروط كل منها ونسبة مشاركة كل منها في الأرباح، وذلك وفقاً لأجال استحقاقها، وتختلف تسميتها وشروطها من مصرف إلى آخر.^(٣٥)

ب- حسابات الاستثمار المخصص (المقيدة)^(٣٦)

بهذه الصكوك.

(هـ) صكوك (سندات) السلم الإسلامية: تعد هذه الصكوك أداة تمويلية تمثل أصولاً يصدرها المصرف ويقوم بدعوة المستثمرين للاكتتاب فيها ويقوم المصرف بموجب هذه الصكوك بشراء سلع بنظام التسليم المؤجل ثم يقوم ببيعها لتحقيق عائد ربحي و يتم توزيع الأرباح الناتجة عن هذه العملية بين المستثمرين والمصرف وفقاً للضوابط والأسس المذكورة في نشرة الإصدار الخاصة بهذه الصكوك.

(٢٨)

(و) صكوك (سندات) المقارضة: وهي شهادات موحدة القيمة صادرة عن المصرف بأسماء من يكتبون بها، وتشترك هذه السندات بالأرباح المتحققة حسب الشروط الخاصة بكل إصدار، وقد تصدر سندات المقارضة وفق أسلوب المضاربة المخصصة (سندات مقارضة مخصصة) أو وفق أسلوب المضاربة المشتركة (سندات مقارضة غير مخصصة) وتقوم

فكرة سندات المقارضة الإسلامية على الاستثمار في المشروعات والعمليات ذات الجدوى الاقتصادية، ويتولى المصرف إدارتها واستثمارها وفقاً لأسس المضاربة الشرعية وقواعدها، وتعتبر سندات المقارضة وعاء ادخاريّاً مرناً في التداول من خلال المصرف وهي تُساهم في نشر الوعي الادخاري وتُساعد على استقطاب المدخرات وتجميعها، وتوجيهها مباشرةً

تخضع هذه الحسابات لقواعد المضاربة المقيدة، وهي الودائع النقدية التي يتسلمها المصرف من العملاء لاستثمارها في مشروع محدد أو غرض معين يحدده العميل، وحيث أن العميل هو الذي يقرر نوع الاستثمار وطبيعته فإن المصرف يشارك في الأرباح المتحققة، ووفق النسبة المتفق عليها، في حين يتحمل العميل (بصفته صاحب رأس المال) وحده الخسائر، وتوجه حسابات الاستثمار المخصص غالباً لتمويل المشروعات الاستثمارية متوسطة الأجل (سنتان فأكثر) وتُحقق هذه الحسابات ميزة عدم خضوعها لنسبة الاحتياطي النقدي التي يفرضها المصرف المركزي.

(ج) المحافظ الاستثمارية: وهي عبارة عن أوعية ادخارية يقبل فيها المصرف المبالغ من أصحابها لإدارتها واستثمارها نيابة عنهم على أساس المضاربة الشرعية، وغالباً ما تكون لدى المصرف مجموعة من المحافظ الاستثمارية موزعة على القطاعات الاقتصادية المختلفة. (٣٧)

(د) صكوك (سندات) التأجير في النظام الإسلامي: تعد هذه الصكوك أداة تمويلية تمثل أصولاً يصدرها المصرف وي طرحها للاكتتاب العام للمستثمرين بعد ذلك يقوم المصرف بشراء هذه الأصول وتأجيرها عبر عقود إجارة تنتهي بالتملك وتوزع الأرباح الناتجة عن هذا الاستثمار بين المستثمرين والمصرف وفقاً للضوابط والأسس المحددة في نشرة الإصدار الخاصة

إلى المشروعات والأنشطة الاقتصادية التي ترفد مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.^(٣٩)

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

١. أن الاستثمار في البنوك الإسلامية و المضاربة هو أحد الخيارات الاستثمارية المتاحة للمستثمرين المسلمين.

٢. يتميز هذا النوع من الاستثمار بالعديد من المزايا التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث لا تعتمد على الربا أو الفائدة وتوفر فرص استثمارية متنوعة، مثل الودائع الإسلامية، وشهادات الاستثمار الإسلامية، وأدوات المضاربة الإسلامية.

٣. أن هذا النوع من الاستثمار يحمل بعض المخاطر، منها مخاطر تقلبات أسعار الأسهم، حيث تعتمد المضاربة على تقلب أسعار الأسهم في الأسواق المالية و مخاطر عدم قدرة الشركات المستثمرة على تحقيق أرباح، مما قد يؤدي إلى خسارة رأس المال المستثمر.

٤. تواجه المصارف الإسلامية في خلق اقتصاد قوي العديد من التحديات وهي قلة الوعي، عدم وجود تشريعات حكمة، المنافسة من المصارف التقليدية.

٥. أن الاستثمار في المصارف الإسلامية هو عملية استثمار الأموال في مشاريع أو أنشطة اقتصادية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية واهدافها تحقيق

الربح الحلال، ودعم الاقتصاد الإسلامي، في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتتميز بالتوافق مع الشريعة الإسلامية.

ثانياً : التوصيات

١. يجب على المستثمرين المسلمين الذين يرغبون في الاستثمار في البنوك الإسلامية و المضاربة أن يقوموا بدراسة متأنية للمخاطر والفوائد المحتملة قبل اتخاذ قرار الاستثمار و اختيار بنك إسلامي موثوق، حيث يجب أن يتمتع البنك بسمعة طيبة وتاريخ حافل بالنجاح.

٢. أن الاستثمار في القطاع المصرفي هو القلب النابض لاقتصاد أي دولة، وأن التنمية لا يمكن أن تتحقق بمعزل عن القطاع المصرفي، لذا يجب الاهتمام المتزايد في القطاع المصرفي .

٣. أن الاستثمار في البنوك الإسلامية و المضاربة هو خيار استثماري مناسب للمستثمرين المسلمين الذين يبحثون عن خيار استثماري يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية ويقدم فرص استثمارية متنوعة مع عوائد استثمارية مناسبة.

٤. أن عدم تأثر البنوك الإسلامية بالأزمة المالية العالمية الأخيرة سبباً في التركيز القوي على الخدمات المصرفية الإسلامية.

٥. تمويل خطط التنمية والمشروعات القومية سواء عن طريق تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية للحكومة أو المستثمرين، أو عن طريق الإسهام المباشر بالمشاركة في رؤوس أموال تلك المشروعات.

الهوامش:

- ١- عبد الرزاق السنهوري، لعقود المسماة، ١٩٦٦، دار النشر: دار النهضة العربية، القاهرة، ص ٢٠٤
- ٢- عبد الباقي سرور، التجارة والعقود التجارية، ٢٠٠٧، دار النشر: دار النهضة العربية، القاهرة، ص ٢٢١
- ٣- نفس المصدر، ص ٢٢٢
- ٤- حسن الأمين، المضاربة وتطبيقاتها الحديثة، ٢٠٠٠، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب البنك، الإسلامي للتنمية، جدة، ص ١٧
- ٥- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ٢٠٠٤، البحرين، ص ١٧٢
- ٦- عبد العظيم إصلاحي، تساؤلات حول تصفية عقد المضاربة في البنوك الإسلامية، ٢٠٠٢، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي/ كلية الاقتصاد والإدارة /جامعة الملك عبدالعزيز. ص ٨
- ٧- عبد الرزاق أحمد السنهوري، المصدر السابق، ص ٢٠٥
- ٨- حسن الأمين، المصدر السابق، ص ٦١
- ٩- حسن الامين، المصدر السابق، ص ٦٢
- 10- «Investment Banking: A Comprehensive Guide» article on The Wall Street Journal published in 2022, issue 20 of The Wall Street Journal.
- 11-The Financial Times article “Investment Banking: The Basics” was published in 2021, Issue 15 of the Financial Times.
- 12-The Investopedia article “Investment Banking: A Guide for Beginners” was published in 2023, Issue 10 of Investopedia.
- ١٣- جعفر حسين منعم الاستثمار المالي وتحليله، ٢٠١٢، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، عدن، ص ١٣.
- ١٤- حسين عمر، الاستثمار والعولمة، ٢٠٠٠، دار الكتاب الحديث مصر، ص ٣٧.
- ١٥- جميل سالم الزيدانين، أساسيات الجهاز المالي، ١٩٩٩، دار وائل للنشر، عمان، ص ٢٥١.
- ١٦- زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، ١٩٩٨، دار وائل للنشر والتوزيع عمان، ص ٣٥-٣٩
- ١٧- حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف، ٢٠٠٠، مؤسسة الورق للطباعة والنشر، عمان، ص ٩٤. ٩٤
- ١٨- أحمد محمد غنيم، إدارة البنوك، ٢٠٠٧، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، ص ١٤١
- ١٩- محمد مطر، إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية، ٢٠٠٩م، دار وائل للنشر، عمان الأردن، ص ٢٢
- ٢٠- عبد القوي محمد الصلح، حسن مصطفى طره الشامل في اقتصاد الأعمال، ٢٠١٤م، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، الجزء الأول اليمن، ص ٧٠.
- ٢١- صلاح الدين حسن السيبي، القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني، ٢٠٠٣م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٣.
- ٢٢- دريد كامل ال شيب، إدارة العمليات المصرفية، ٢٠١٥م، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان - الأردن، ص ٥٠-٥١
- ٢٣- أحمد خليل الضبع وآخرون، خصخصة البنوك والتنمية في مصر، ٢٠٠٠م، مركز بحوث ودراسات الدول النامية، كتاب الأهرام الاقتصادي العدد ١٥٣، مصر، نوفمبر، ص ٤٢ - ٤٣.
- ٢٤- عبد الرزاق رحيم الهيتي، المصارف

- الإسلامية بين النظرية والتطبيق»، ١٩٩٨، ب ن، عمان ، ص ٩١
- ٢٥-عبد الرزاق رحيم الهيتمي، المصدر السابق، ص ٩١.
- ٢٦-عبد الرزاق أحمد السنهوري، المصدر السابق ، ١٥٠
- ٢٧-عبد الباقي سرور ، المصدر السابق ، ١٧٣
- ٢٨-محمد عثمان شبير، «،”Islamic Banking: An Introduction Palgrave Macmillan, 2022
- , لندن، المملكة المتحدة، ص ١٢٠
- ٢٩-عبد الحميد عبد الفتاح المغربي المصدر السابق، ص ٨٩
- ٣٠-إبراهيم عبدالحليم عبادة، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية ، ٢٠٠٨، عمان ،دار النفائس، ص ٣٠
- ٣١-محمد عثمان شبير، المصدر السابق ، ص ١٢١
- 32-“The Role of Equity in Islamic Finance” study issued by the International Monetary Fund in 2022 by researcher Sarah Holmes
- ٣٣-.موسى عمر مبارك أبو محييميد، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل ٢٠٠٨، أطروحة دكتوراه - الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية/عمان، ص ٤٩
- ٣٤-عبد الرزاق أحمد السنهوري ،المصدر السابق، ص ١٢٧
- ٣٥-أحمد بو عبيد، المصارف الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي ، ٢٠٠٥، بحث منشور على الإنترنت ، ص ٨
- ٣٦-عثمان أحمد بابكر، نظام حماية الودائع لدى المصارف الإسلامية ، ٢٠٠٠، جدة منشورات
- المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية. ص ٨١
- ٣٧-محمود عبد الكريم إرشيد ، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية ، ٢٠٠١، عمان ، دار النفائس، ص ٦٨
- ٣٨- فؤاد السرطاوي ، التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص ، ١٩٩٩، دار المسيرة ، عمان، ٢٩١
- ٣٩-أحمد سالم ملحم ، بيع المربحة وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية : مكتبة الرسالة ، عمان ، ١٩٨٩ ، ص ١٦٧

المصادر

قائمة الكتب

-أحمد محمد غنيم، إدارة البنوك، ٢٠٠٧، المكتبة
العصرية للنشر والتوزيع، مصر،
-إبراهيم عبدالحليم عبادة، مؤشرات الأداء في
البنوك الإسلامية، ٢٠٠٨ عمان، دار النفائس،
-جعفر حسين منعم الاستثمار المالي وتحليله
٢٠١٢م دار جامعة عدن للطباعة والنشر،
الطبعة الثانية، عدن
-جميل سالم الزيدانين، أساسيات الجهاز
المالي، ١٩٩٩ م ، دار وائل للنشر، عمان،
- حسين عمر، الاستثمار والعولمة، ٢٠٠٠م، دار
الكتاب الحديث للنشر، مصر،
-حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف، ٢٠٠٠
مؤسسة الورق للطباعة والنشر، عمان،
-دريد كامل ال شيب، إدارة العمليات
المصرفية، ٢٠١٥م دار المسيرة للنشر والتوزيع
والطباعة عمان - الأردن ،
-صلاح الدين حسن السبسي، القطاع المصرفي..
والاقتصاد الوطني، ٢٠٠٣م الهيئة المصرية العامة
للكتاب، مصر
-زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي،
١٩٩٨م، دار وائل للنشر والتوزيع عمان،
-عبد الرزاق السنهوري، لعقود المسماة، ١٩٦٦،
دار النشر: دار النهضة العربية ، القاهرة ،
-عبد الباقي سرور ، التجارة والعقود التجارية ،
٢٠٠٧، دار النشر: دار النهضة العربية ، القاهرة ،
-عبد القوي محمد الصلح، حسن مصطفى طره
الشامل في اقتصاد الأعمال ، ٢٠١٤ م ، دار جامعة
عدن للطباعة والنشر، الجزء الأول اليمن،
-عبد الرزاق رحيم الهيتي ، المصارف الإسلامية
بين النظرية والتطبيق ، عمان، ب ن ، ١٩٩٨

بحوث و رسائل

-أحمد سالم ملحم ، بيع المرباحة وتطبيقاتها
في المصارف الإسلامية : مكتبة الرسالة ، عمان
١٩٨٩ ،
-أحمد خليل الضبع وآخرون، خصخصة البنوك
والتنمية في مصر، مركز بحوث ودراسات الدول
النامية، كتاب الأهرام الاقتصادي العدد ١٥٣ ،
مصر، نوفمبر ٢٠٠٠م
--موسى عمر مبارك أبو محييميد، مخاطر صيغ
التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس
المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل
II، أطروحة دكتوراه - الأكاديمية العربية للعلوم
المالية والمصرفية /عمان، ٢٠٠٨
- أحمد بو عبيد، المصارف الإسلامية ودورها
في تعزيز القطاع المصرفي ، بحث منشور على
الإنترنت ، ٢٠٠٥
--عثمان أحمد بابكر، نظام حماية الودائع
لدى المصارف الإسلامية ، جدة منشورات المعهد
الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي
للتنمية. ٢٠٠٠
-حسن الأمين ، المضاربة وتطبيقاتها الحديثة،

Street Journal.

-The Financial Times article “Investment Banking: The Basics” was published in 2021, Issue 15 of the Financial Times.

-The Investopedia article “Investment Banking: A Guide for Beginners” was published in 2023, Issue 10 of Investopedia

-The Role of Equity in Islamic Finance” study issued by the International Monetary Fund in 2022 by researcher Sarah Holmes

جدة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب البنك الإسلامي للتنمية، ٢٠٠٠

-عبد العظيم إصلاحي ، تساؤلات حول تصفية عقد المضاربة في البنوك الإسلامية ، ٢٠٠٢ مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي/ كلية الاقتصاد والإدارة/ جامعة الملك عبدالعزيز.

-هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، ٢٠٠٤.معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، **مقالات منشورة**

-Investment Banking: A Comprehensive Guide” article on The Wall Street Journal published in 2022, issue 20 of The Wall